الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا
دراسة مقارنة بين الجزائر -المغرب -تونس

د/ حاكمي بوحفص*
جامعة وهران–الجزائر

Résumé:

Cet article traite la problématique relative à la croissance économique dans la région de l'Afrique du nord à travers l'étude de trois pays étudiés, à savoir, l'Algérie, le Maroc et la Tunisie, qui sont considérés comme les pays les plus importants dans la région.

L'étude porte à la fois sur l'examen des secteurs promoteurs de croissance et leurs caractéristiques de chacune économie au cours de la période avant, pendant et après les réformes mise en place, que les relations avec les efforts visant à établir les règles de la deuxième génération, la stratégie de la banque mondiale avec ces pays. Elle tente également de mettre en évidence les résultats et les conséquences.

مقدمة:

إن موضوع النمو نال حيزا كبيرا من الاهتمام بهدف معرفة مصادره وأساليب تحقيقه وكيفية استدامته، والمحيط والبيئة المدعمة له، وعلاقته بالإصلاحات الاقتصادية، وقد تعزز هذا الاتجاه بعد التخلي عن نظام التخطيط المركزي والإعلان عن تبني نظام اقتصاد السوق كبديل لتحقيق النمو القابل للاستمرار، بعد مسيرة طويلة، امتدت لأكثر من ثلاثين عام كانت تركز فيه أنظمة التخطيط السابقة علي زيادة الناتج والنمو، من خلال وضع أرقام كمية مستهدفة للإنتاج دون اهتمام كبير بالتكاليف .

* أستاذ محاضر، جامعة وهران الجزائر، مايل: Hakmib2001@yahoo.fr

وبمرور الوقت أصبحت جوانب عدم الكفاءة واضحة للعيان في ظل هذه الأوضاع واتجهت معظم اقتصاديات التخطيط المركزي نحو تبني آليات السوق، في إطار برامج وسياسات الإصلاحات الاقتصادية. ضمن ما يعرف ببنود إجماع واشنطن. إن هذه السياسات والبرامج اصطلح عليها "سياسات التكيف الهيكلي "التصحيح الهيكلي "الإصلاح الاقتصادي" وهي ترتبط بتفجر أزمة الديون الخارجية مند سنة 1982، من خلال إعلان المكسيك وبعض دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا عن عدم قدرتها على تسديد ديونها.

ومنذ ذلك الوقت ومع التزايد المطرد في عدد البلدان النامية التي واجهت صعوبات في خدمة القروض الضخمة التي حصلت عليها من مصارف دول الشمال ومؤسسات بريتون وودر، أخذت المصارف تشترط اعتماد برامج التكيف الهيكلي لقاء الموافقة علي إعادة الجدولة، وكانت الحجة في ذلك أن هذه الإصلاحات ستضمن قدرة المدينين علي مواصلة سداد ديونهم إلى ما بعد الأجل القصير، كل هذه الجوانب بالإضافة إلي جوانب أخرى هي محور دراستنا في هده الورقة .

الإشكالية لمعالجة في هذا الموضوع وتحقيق أهدافه تطرح الدراسة الإشكالية الآتية:

- ✓ ما مدي صحة التلازم بين الإصلاحات الاقتصادية والنمو ؟
- ✓ إلى أي مدي نجحت برامج الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق النمو ؟
- ✓ هل ما حدث في الجزائر مقارنة بتونس والمغرب من نتائج في مجال اثر الإصلاحات علي النمو هي حقيقية أم أنها من قبيل المرض الهولندي ؟

فرضيات الدراسة :لمعالجة الموضوع تعتمد الدراسة علي الفرضيات الآتية:

- ✓ تكاليف الإصلاحات في حالات الدراسة كانت أكبر من نتائجها المحققة.
- ✓ الإصلاحات تعتبر مضادة ومعطلة لنمو الاقتصاد في المدى القصير ومحفزة له في المدى المتوسط والطويل.
- ✓ الإصلاحات الاقتصادية في حالة الجزائر ضرورية ولكن وحدها غير كافية لإنعاش النمو.

أهمية الدراسة: تكتسي هذه الدراسة أهميتها من مكانة وأهمية برامج وسياسات الإصلاحات في المجتمع الدولي والحكومات المختلفة، والمؤسسات الدولية الراعية لقضية الإصلاحات والنمو، وبعدها الأكاديمي العلمي على اعتبار إن هذه البرامج تقوم على جملة من الإجراءات والسياسات الاقتصادية، وبالتالي قابليتها للتطبيق في بيئات مختلفة، وفى بعدها المحلى تظهر

أهميتها كمخرج للتنمية، و بالتالي فان أهمية هذه الدراسة تكمن في محاولتها لفهم سياسات الإصلاحات، ومعرفة جدوى تطبيقها، بعد محاولات عديدة بمبادرات ذاتية.

أهداف الدراسة:تسعي الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف:

- ✓ محاولة تأسيس مدخل تنموي منظم وخاص بسياسات وبرامج الإصلاحات وجدواها في تحقيق التنمية، يسمح بفهم أعمق لنتائجها وأثارها.
- ✓ معرفة درجة تقدم البلدان المغاربية الثلاثة الجزائر وتونس والمغرب في تطبيق الجيل الأول من الإصلاحات ونتائجه وانعكاساته والتقدم في تطبيق الجيل الثاني .
- ✓ إظهار العلاقة بين الإصلاحات والعولمة مرورا بإجماع واشنطن .

منهجية الدراسة: لمعالجة الموضوع والإجابة عن الإشكال السابق، تعتمد الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى المنهج الكمي والمنهج المقارن، وتقسم الإطار العام للموضوع ونحدد من خلاله المفاهيم النظرية للنمو الاقتصادي ومحددته ومفهوم الإصلاحات الاقتصادية، وبرامج وسياسات المؤسسات الدولية في علاقتها بالنمو الاقتصادي، من خلال ما يسمي بإجماع واشنطن.

ومقارنة بين البلدان المغاربية الجزائر وتونس والمغرب في مجال الإصلاحات وعلاقته بالنمو، .

خطة الدراسة: معالجة الموضوع والإجابة عن تساؤلات الدراسة نعتمد علي الخطة التالية:

- ✓ النمو الاقتصادي، الإصلاحات الاقتصادية.
- ✓ بعض دروس من التجربة مع الإصلاحات الاقتصادية .
- ✓ دراسة مقارنة للدول المغاربية الثلاثة الجزائر وتونس والمغرب وأخيرا النتائج والاستنتاجات.

أولا -الجانب النظري والدراسات السابقة

1 –الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع ونبدأ بتلك الدراسات التي صدرت عن الهيئات المالية الدولية التي تناولت الإجابة عن إشكالية النمو الاقتصادي في ظل برامج الإصلاحات، في الوقت الذي ينبغي الإشارة فيه إلى هناك العديد من الدراسات التي تناولت الإصلاحات وأثارها علي البلدان بصفة منفردة عن النمو، وكذلك هناك العديد من الدراسات الأخرى عن النمو الاقتصادي في بلدا ن عديدة، ونورد في هذا المجال بعض الدراسات السابقة للموضوع .

– دراسة "***التطورات المالية في أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية***" خلال الفترة 1989 /1991 وقد شملت هذه الدراسة 23 بلد، وبينت الدراسة انه لم يحدث سوى تحسن قليل في المؤشرات المالية الرئيسية، وان الأداء المالي كان مخيب للآمال وسبب ذلك يعزى إلى إن التغيرات الهيكلية التي ترسى أساس تحسين الأداء المالي في المستقبل لم تنعكس بصورة كاملة علي نمو الاقتصاد.

– دراسة أخرى عن" ***الإصلاح الاقتصادي*** " صندوق النقد الدولي سنة 1994.

وتتعلق بتأثير الاستمارات الخاصة علي النمو الاقتصادي في ظل الإصلاح، وبينت الدراسة إن استجابة الاستثمارات الخاصة التي يركز عليها صندوق النقد الدولي في إحداث النمو كانت ضعيفة وبطيئة، وكانت احد الجوانب الهامة في ذلك أن الانخفاض الكبير الذي تم في الاستثمارات العمومية أدى إلى تقلص الإنفاق علي البناء التحتي، وكان له أثار عكسية علي النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال الخاص.

– دراسة أخري لصندوق النقد الدولي "***التصحيح الاقتصادي في أفريقيا*** " ***الإصلاحات النتائج والتوقعات*** مارس 1994، و شملت هذه الدراسة 29 بلد في أفريقيا جنوب الصحراء وانتهت إلى أن الأداء الاقتصادي للمنطقة كان ضعيفا ودون مستوي التوقعات، وارجع صندوق النقد الدولي ذلك إلى قصور تنفيذ سياسات الإصلاح، وان الفشل لا يعود إلى خطا الإصلاحات ذاتها، وانتهت إلى ان الإصلاح، رغم أهميته وضرورته فهو غير كافي لتحقيق النمو واستدامته واستمراره وقد يتوقف ذلك علي جملة من العناصر، منها الاستثمار في رأس المال البشري والبناء التحي والإدارة السليمة والمؤسسات الفاعلة.

– وفي دراسة أخري لصندوق النقد الدولي "دراسة "**هل كان النمو الاقتصادي كافيا في هذه الدول عند تطبيق سياسات الإصلاح التي يدعمها الصندوق** " الدراسة تناولت سبعة بلدان افريقية وقد أكدت أن البلدان التي نفذت برامج التصحيح بثبات واستمرار، حققت نموا ايجابيا لكن هذا النمو غير كافي في مجموعه، لإحداث اثر فعال للتخفيف من حدة الفقر، وإن الانتعاش ما يزال هشا.

2– تفسير النمو والإصلاحات في النظرية الاقتصادية: انطلاقا من دراسة مسح نظري حول **أدبيات النمو الاقتصادي** وتفسيره في النظرية الاقتصادية تبين لنا أن أهم مصادر النمو ومحدداته تلخص كالآتي **1:**

➢ من خلال السياق النظري لنظريات النمو الاقتصادي يمكن القول أن الاتجاه المتعلق بدراسة النمو ظهر جليا على يد المفكرين النيوكلاسك واكتمل بظهور نظريات ونماذج

النمو من الداخل، حيث أن المدرسة النيوكلاسيكية في مجال النمو التي بنيت على أساس نموذج سولو أكدت علي دور الادخار والتراكم الراسمالى في إحداث النمو قصير الأجل، وأنه لا يمكن حدوث النمو طويل الأجل إلا إذا حدثت عوامل خارجية مثل معدل نمو السكان ومعدل التقدم التقني التي تؤدي إلى عدم انخفاض الإنتاجية الحدية لراس المال مع زيادة الاستثمار، وبالتالي تزداد معدلات النمو الاقتصادي في الارتفاع في المدى الطويل، كما أن النظرية تفسر جزء كبيرا من النمو بالعوامل الخارجية التي لا يمكن التحكم فيها بواسطة النظام الاقتصادي، ولكن إخفاق هذه النظرية في تحديد مصادر النمو طويل الأجل أدي إلى ظهور مدخل جديد للنمو والتنمية تمثل في نظريات النمو من الداخل.

➢ علي الرغم من أهمية النموذج النيوكلاسيكي في تفسير النمو ومصداقيتها في الأدب الاقتصادي للتنمية إلى إن منهجيات التقويم في الوقت الحالي للأداء النمو في المدى الطويل تركز على نماذج كثيرة نذكر منها نموذج سولو، ميد، وشنيرى، ولويس، ثم النماذج الحديثة في النمو، ومن خلال هذه الدراسة وسياقها النظري ورغم النجاح الملاحظ في ظل تطور نظريات ونماذج النمو السابقة اتفاقها في عدد من الفرضيات، إلى إن هناك قصور في المقترحات النظرية التي طورت في ظل التقليد العلمي الذي قاد مجتمع علماء التنمية في الأربعينيات والخمسينات من ق 20 ويتمثل ذلك في تركيز هذه المقترحات علي عملية النمو الاقتصادي علي أنها هدف نهائي وغاية في حد ذاتها دون الإشارة إلي انه وسيلة لتحقيق أهداف أخري وانه أحيانا لا يكون وسيلة فعالة لتحقيق أهداف حيوية مثل التمتع بحياة أفضل والقدرة علي القراءة والكتابة والمشاركة النشطة في نشاطات المجتمع، ولذلك تعرضت نماذج النمو من الجيل الأول إلي النقد من جهة ضعف محتواها التطبيقي وتركيزها المفرط علي راس المال العيني، وتميز الجيل الثاني مند 1970 والي الآن بقدر كبير من الواقعية المستندة علي الأسس النظرية للمدرسة النيوكلاسكية، وتلخصت الفكرة الرئيسية إلي إن تعقد التنمية وضعف النمو يرجع إلي التفاوت في السياسات، لذلك فان الاهتمام الأول يجب إن يتجه إلي الأسواق والحوافز والأسعار، وعلي عكس ما قال به الجيل الأول من اقتصاد التنمية يمثل علما فرعيا خاصا من علم الاقتصاد قال معظم رواد الجيل الثاني بعالمية النظرية النيوكلاسيكية.

ومن ثم أصبحت قضية التنمية فرعا من الاقتصاد التطبيقي للنظرية النيوكلاسيكية، تبين من خلال هذه الدراسة أن النظريات الحديثة في النمو تقدم إجابة كافية حول العديد من الأسئلة المطروحة وتحاول إعطاء رؤية جديدة لنمو الاقتصاد، واستحدثت هيكلا نظريا متكاملا ومختلفا يقابل هيكل النموذج النيوكلاسيكي، وقد ساعد هذه النظريات ما استفادت

به من خلال التطورات التي حدثت في النظرية الاقتصادية، وقدمت إضافة إلى الأدب الاقتصادي في مجال النمو والتنمية وتمكنت من التخلص من بعض الفروض النيوكلاسيكية الجامدة وغير الواقعية رغم ما تعرضت له من انتقادات سبقت الإشارة إليها، ويلاحظ في تحليل النظرية الاقتصادية أن أسباب ومصادر النمو عادة ما تتركز علي مايلي:

- تزيد مدخلات العمل (تزيد عدد السكان) معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي
- تحسين نوعية مدخل العمل (مخزون رأس المال البشري، الزيادة في رأس المال) تؤدي إلي زيادة الإنتاجية، تحسين التكنولوجيا التقدم التقني.
- اقتصاد الحجم كلما زاد حجم الاقتصاد وحجم المؤسسة ينمو الاقتصاد.

أما في مجال **الإصلاحات** لقد ظهرت في أدبيات الاقتصاد خلال السنوات الأخيرة الكثير من المصطلحات والتي تحاول تعريف مناهج وعوامل الفكر الدولي في مسألة الإصلاحات الاقتصادية، وفي هذا المجال هناك الكثير من التعابير والمفاهيم التي تتقاطع وأحيانا تتطابق منها: التصحيح الهيكلي وإعادة الهيكلة والتكييف الهيكلي والتقويم الهيكلي والتعديل الهيكلي والإصلاح الهيكلي، والقاموس لا يزال يحتوي العديد من المسميات والمصطلحات، ورغم اختلاف هذه المصطلحات واستعمالاتها من بلد إلى آخر[2] فأنها تشير إلي نفس المعني.

أما المفهوم الرئيسي فهو التعديل في الاتجاه المرغوب فيه[3]، وفي عرف المؤسسات المالية الدولية هو عمل يتوجب القيام به إزاء ما يسمي بالصدمات، أما الإصلاحات الاقتصادية فتحتوي على تصور كمي وقيمي وهو عبارة عن إجراءات تتخذها الحكومة وتساهم في تشكيل السلوك الاقتصادي علي أساس آليات السوق الحرة، ويمكن أن تتراوح هذه الإجراءات بين تحرير الأسعار في قطاع معين وسلعة معينة إلي بيع وحدات القطاع العام وفي بعض الحالات يشار إلي الإصلاحات الاقتصادية علي أنها إصلاح تقليدي orthodox إنها نتاج إجماع واشنطن، وعادة ما يشير مصطلح الإصلاحات الاقتصادية إلي المعاني التالية :

" عن تعديل مفردات النسق الاقتصادي في اتجاه مرغوب". التعديل في الاتجاه المرغوب"

" عن عمل يتوجب القيام به إزاء ما يسمي بالصدمات " تعديل في السياسات الخاطئة المتبعة إلي سياسات أفضل" هي مجموعة إجراءات ناتجة عن **إجماع واشنطن** (جون وليمسون 1989) وهي عشرة **بنود** أساسية تتضمن ما يلي[4]:

- سياسة صرف تؤدي إلي نمو الصادرات .
- تحرير السياسات المالية.
- الترشيد المالي.
- الإصلاح الضريبي.

- تحرير التجارة.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي.
- تخصيص المشاريع العامة.
- إعادة تكييف القوانين.
- مراقبة النفقات العامة.
- ضمان حقوق الملكية .

في مفهوم الإصلاحات الاقتصادية يمكن التمييز بين سياسات التكييف الهيكلي (التعديل الهيكلي)[5] التي يقوم عليها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وبين تلك السياسات التي يمكن أن يطلق عليها "المدخل المستقل عن الصندوق والبنك للتكييف والإصلاح الاقتصادي، أو التكييف الاقتصادي بصورة عامة وهو يشير إلى عملية توجيه ومواءمة للاقتصاد الوطني[6]، وفقا لأهداف مستجدة أو موضوعة سلفا لتخفيف أو تجنب الإثارة السلبية المتولدة عن طبيعة الاقتصاد الدولي، وتشمل على أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية، ولكن بعد الأزمات المالية تبين ما تتطلبه هذه الإصلاحات وتأثير ذلك على السوق والاقتصاد العالميين، ومع تباطؤ عملية الإصلاح وتناقض نتائجها وسلبياتها وانعكاساتها، بدأ الحديث يدور حول التعديل والانحراف عن هذه التوصيات العشر[7]، لما أبانت من هوة بين الدول وعواقب تطبيقها والتي تهدد الاستقرار، وتم تطوير وإعادة النظر في إجماع واشنطن الأول بناءا علي ما تم ملاحظته من التجربة العملية من حيث عدم نجاح الإصلاحات (اروبا الشرقية، روسيا)، اغتناء الأقلية وإفقار الأكثرية من خلال برامج الإصلاحات المطبقة في العديد من الدول التي طبقت هذه البرامج .

نجاح دول شرق أسيا بعد أن تخلت عن بنود الإصلاحات بزعامة المؤسسات الدولية، و اقتصار أوجه التحسن الذي حدث في الجيل الأول علي الجوانب النقدية والمالية والإضرار بالجوانب الاجتماعية، وبالتالي فان الإبعاد التي يجب أن تأخذها هذه البرامج من الجيل الثاني بعين الاعتبار هي:

- الإصلاح السياسي والمؤسسي، تفكيك البنية التسلطية للدولة وإضفاء الطابع الديمقراطي تدعيم مؤسسات وهيئات المشاركة والرقابة، الإصلاح القانوني سيادة القانون، وكان الهدف هو علاج للمشاكل التي تعاني منها معظم البلدان وخاصة اختلالات ميزان المدفوعات وذلك من خلال إجراءات من شانها زيادة الصادرات، تخفيض الواردات جذب العملة الصعبة، تقليص عجز الميزانية.

- علي كل ومهما تعددت أوجه النظر حول الإصلاحات لابد أن تشمل مجموعة الأهداف

إعادة النظر في دور الدولة وتشجيع القطاع الخاص، تقليل القيود و الاجرءات، تدعيم الإطار المؤسساتي والقانوني.

أ – برامج الجيل الأول للإصلاحات الاقتصادية: تشمل الإصلاحات الاقتصادية من نوع الجيل الأول برنامجين أساسين: برامج إدارة الطلب (استقرار، قروض قصيرة الأجل، يصممها ويتبعها صندوق النقد الدولي) برامج إدارة العرض (تكييف، تعديل، يصممها ويتبعها البنك الدولي) وتتصدي لمشاكل النمو طويل الأجل، كما تهدف إلي إحداث تغيرات هيكلية في مجالات عديدة (الإنتاج، التجارة الأنظمة، المؤسسات).

ب – برامج الجيل الثاني: إن إشكالية الفساد وغياب الرشادة في الحكم لا يعتبر تحديا منفصلا يعالج علي طريقة خاصة، بل هو جدول أعمال للإصلاحات الاقتصادية يكمل ويعزز جهود الجيل الأول وخاصة في مجال الاستثمار والتجارة، وعلي أنه لا يمثل ولا يضمن سياسة اقتصادية مثالية، إلا انه يشكل حماية لاغني عنها لتفادي استمرار السياسات الرديئة ويضمن أن السياسات الجيدة المطلوبة لتحقيق النمو تحظي بشرعية وتنفد بسرعة وإخلاص، وترتبط برامج الإصلاحات ارتباطا كبيرا بقضايا الحكم والسياسات المرتبطة به، من خلال إصلاح الأنظمة التقليدية عن طريق ما يسمي الحكامة أو الحكم الراشد، وقد استخدم هدا المفهوم في نهاية ثمانينيات ق20، وقد شاع في أدبيات الإدارة العامة والسياسات العامة والحكومات ويحمل هذا المفهوم في طياته بعدين رئيسين، يعكس الأول فكر البنك العالمي الذي يتبنى الجوانب الإدارية والاقتصادية للمفهوم، أما البعد الثاني فيتعلق بالجانب السياسي للمفهوم ويشمل بالإضافة إلي الإصلاح الكفاءة والتمييز الإداري[8]، و من الأسباب الداعية إلى الجيل الثاني نذكر محدودية نتائج الجيل الأول، اقتصار الجيل علي تحسين الجوانب النقدية والمالية وإغفال الجيل الأول للعوائق الجذرية العميقة للنمو، فمن هذه الأسباب ظهرت الحاجة إلى الجيل الثاني المتعلقة بمنظومة إدارة الحكم ومحاربة الفساد، ممارسة السلطة والمساءلة، الإطار المؤسساتي وكفاءة الإدارة.

حسب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة " فان الحكم الراشد هو عبارة عن ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية لإدارة شؤون الدولة علي كافة المستويات من خلال آليات وعمليات ومؤسسات تبيح للإفراد والجماعات تحقيق مصالحها[9].

وقد ظهر هذا المفهوم سنة 1989 في منشورات وتقارير البنك الدولي عن كيفية تحقيق التنمية ومحاربة الفساد، وخاصة في برامج الإصلاح للبنك الدولي الموجهة إلي أفريقيا جنوب الصحراء، حيث تم اشتراط الربط بين الكفاءة الإدارية الحكومية ومشكل النمو الاقتصادي، ووفقا لدلك فان السياسات الاقتصادية لا ينبغي إن تكون فعالة فقط بل لابد لها، إن تكفل العدالة والمساواة، وقد تطور في الدول المتقدمة [10]والناشئة خلال العقود القليلة الماضية بعد الأزمات المعاصرة التي سوف نوضحها لاحقا، وقد ازداد الاهتمام بهذا المفهوم ومتطلباته بعد الاختلالات المتتالية التي عرفها الاقتصاد الأمريكي وخاصة في الجوانب المالية والمحاسبية، ومن جهة أخري انتشر هذا الاهتمام بسب التوجه العالمي الحالي نحو النظم الاقتصادية الرأسمالية التي تعتمد علي المؤسسات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي، واتساع رقعة انسياب الأموال عبر الحدود.

3- الإصلاحات والنمو دراسة مقارنة بين الجزائر تونس والمغرب :

الإصلاحات الاقتصادية في المنطقة بدأت بصفة مبكرة في تونس والمغرب وبطريقة واسعة النطاق لضبط الأوضاع الاقتصادية الكلية في إطار برامج يدعمها صندوق النقد الدولي، فقد بدء البلدان في وقت مبكر نسبيا وقطعا شوطا أطول مقارنة بالجزائر، حيث عقد المغرب تسع اتفاقيات مع الصندوق في كل سنة خلال الفترة 1980 إلي 1993، بينما عقدت تونس اتفاق الاستعداد الائتماني سنة 1986 وتلاه اتفاق لمدة أربع سنوات، وعلي الرغم من تأخر الجزائر حيث انطلقت الإصلاحات بصفة علنية وسريعة في 1994(بعد محاولات سابقة)، تبين من خلال تجربة الإصلاحات والتأمل فيها أن البلدان التي تبنتها في مختلف المناطق أنها ظهرت عاجزة عن التغلب عن مشاكلها وان هده المشاكل عبارة عن نتائج فعلية لعملية الانتقال إلي اقتصاد السوق كحل سحري للمشاكل التي تعرفها البلدان المختلفة، بسبب أهمية السياسات الملائمة، والمناخ المناسب في تفسير النتائج المحققة وان النجاح في تحقيق نتائج ايجابية لا يقتصر علي وصفات المؤسسات المالية، وعلي النهج النيولبيرالي[11].

ومن المتفق عليه انطلاقا من هذه التجربة لدى الكثير من الاقتصاديين أن هذه البرامج عانت من قصور شديد يرجع أساسا إلى هذه البرامج في ذاتها التي حاولت التعايش مع أنظمة اقتصادية عرفتها البلدان النامية ميزها التوجه الإداري والتخطيط المركزي وهذه الأنظمة تتميز بغياب الحوافز، وانتشار الفساد وعدم الكفاءة، وكل هذه السمات التي لازمت القطاع العام في هذه البلدان طيلة فترة التجربة مع أنظمة التخطيط تجعل من الصعوبة تحقيق أهداف برامج إصلاح اقتصادي في ظل هذه المواءمة والتعايش، وقد تبين إن المنافع المرتبطة بهده البرامج لا

تتم بمجرد تطبيق هده الوصفات، فقد بقيت النتائج في حالات كثيرة مرهونة بالسياسات الملائمة، والمناخ المناسب.

تبين كذلك أنه ليس من الحكمة تفادي الإصلاحات الاقتصادية وتأجيلها في ظل تراكم الاختلالات المالية، وأوجه القصور الهيكلي وتفاقم الأزمات، حيث يؤدي ذلك في المستقبل إلي زيادة تكاليف الإصلاح، ويرهن مستقبل الاقتصاد النامي، وتبين من خلال هذه الدراسة إن الأزمة_الاختلال _هي السبب والدافع للإصلاحات، والي جانب الأوضاع الاقتصادية يأخد البعد السياسي مكانته بحيث يتبلور المطلب الأساسي المؤدي إلي التغيير والإصلاح، كما تبين انطلاقا من تجربة الإصلاح في الدول النامية أن الأهمية القصوى لنجاح هذه السياسات مرتبطة بالاختيار الجيد للسياسات الماكرو-اقتصادية وخاصة السياسات النقدية، المالية، التجارة الخارجية.

لقد أدت الإصلاحات الاقتصادية إلي تذمر الفئات التي تحملت اكبر الأعباء من جراء تكاليف الإصلاحات وخاصة في الحالات التي عرفت نموا منخفضا وهو ما يتطلب تقيم أسباب هده النتائج واتخاذ الاجرءات اللازمة لصياغة السياسات الداعمة للنمو الاقتصادي وتؤكد التجربة أن تحقيق الانضباط عن طريق زيادة الإيرادات العامة فقط دون ضغط الإنفاق العام يعتبر عقابا للفئات محدودة الدخل على اعتبار أنها وحدها من يتحمل عبء الإصلاح المالي، في الوقت الذي تترك الدولة في إسرافها دون ضوابط ويؤدي ذلك إلى فقدان الجماهير حماسهم وتأييدهم للإصلاح.

تبين كذلك أن كل تأخر في تنفيذ الأهداف المسطرة في مجال الإصلاحات الاقتصادية الكلية يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإصلاحات كما سيتضح في حالة الجزائر، ومن بين كذلك الدروس المستخلصة من تجارب الدول النامية في مجال الإصلاحات أن التوقيت الجيد والمناسب يعتبر بالغ الأهمية في نجاح البرامج كما أن النجاح في هذه التجربة تبين أنه متوقف على قدرة السلطات المختصة في توفير المنافسة بين مشروعات الأعمال ومقاومة السلوكيات الاحتكارية.

من بين الدروس المكتسبة في مجال الإصلاحات وضرورة تحديد العلاقة بين الدولة والنشاط الاقتصادي القول بأن دور الدولة ليس المقصور على إقامة نوع من التوازن بين القطاع العام والخاص على النحو الذي نعرفه في اقتصاد مختلط، وأن البحث عن الدور المناسب للدولة لا يعني بالضرورة البحث عن ضرورة اقتصادية تؤديها الدولة إنما الهدف هو التعرف على أدوار الدول المتعلقة باختيار وتوجيه السياسات الماكرو-اقتصادية، ويجب التأكد في الأدوار الرقابية والتوزيعية.

كما أن الإصلاحات يترتب عليها ضعف في النتائج مقارنة بحجم التكاليف التي يتكبدها الاقتصاد، وأن النتائج المحققة والتي تعرف بأنها إيجابية سرعان ما تتحول إلى نتائج عكسية في حالات كثيرة، ويرجع ذلك إلى جمود الهياكل الاقتصادية وضعفها وبالتالي لا تستطيع الاستجابة للتغيرات التي تحدث على قوى الطلب العالمي، بالإضافة إلي تجاهل هده البرامج لدور العوامل الخارجية والتركيز علي العوامل الداخلية، ثم عدم اعتراف المؤسسات الدولية بطبيعة الاختلالات الدولية في الاقتصاديات المطبقة للإصلاح و التي تتطلب وقتا أطول وموارد مالية كبيرة، زيادة على اتساع الآثار السلبية لبرامج الإصلاح رغم جهود صندوق النقد الدولي.

كذلك يتبين مدى حاجة البلدان المطبقة للإصلاحات إلى نظام متكامل للحوافز وخاصة بهدف تعزيز قدرة البلد على التصدير ومن ثم نقل الاقتصاد ومن ثم النمو إلى قطاع التصدير بدلا من إحلال محل الواردات.

من خلال تجربة الإصلاحات الاقتصادية الجارية تبين إلى أن الدول تعرضت لظاهرة ما يسمى بالدولة الهشة Soft- State بطريقة يتم بواسطتها عرقلة جهود الإصلاحات الاقتصادية حيث نشأت سلطات شرعية غير قادرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية والتي لا تنسجم مع السلطات العليا، وتضخم السلطات غير الرسمية والتي هي مؤسسات وهيئات متشابهة الأهداف ومتعارضة الاختصاصات، وكل هذا ينعكس على عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الضروري للإصلاحات، بالإضافة إلى كل هذه الدروس أظهرتها التجربة دروس أخرى لا تقل أهمية في نجاح أي برنامج مثل الاستقرار السياسي، التأييد الشعبي، احتواء المقاومات التي تنمو في وجه الإصلاحات، كما إن للظروف المبدئية دور كبير في النجاح، وان الإصلاحات الجذرية تشكل من خلال التجربة كان أكثر الحالات نجاحا، كما تبين إن الاختلاف في معدلات النمو يعود إلي اختلاف الظروف المبدئية للإصلاحات مثل حالة الهياكل القاعدية، البيئة الأقل تشوها، وان احد الدروس الهامة من هده التجربة إن الإصلاحات التي تحقق الهدف منها هي التي تحمي البلدان المتكاملة عالميا من الصدمات الخارجية الحتمية.

ونعتمد في هذه الدراسة علي تقييم برامج الجيل الأول بناءا علي طريقة قبل و أثناء وبعد، وقبل ذلك لابد من ذكر بعض خصائص البلدان الثلاثة:

أهمية القطاع الزراعي، حضور الدولة، تشابه نماذج التنمية المتبعة بلدان منخفضة الدخل الاقتصاد محصور في المبادلات مع الاتحاد الاروبي (يمثل الاتحاد ثلث التجارة المغاربية) وبالتالي اقتصاديات تبادل وبالتالي رهينة تطورات التجارة و مكشوفة إزاء الصدمات وتقلبات الأسعار

مما يؤدي إلي فقر تنوعها في التجارة، تشابه التحديات التي تواجهها، الاعتماد علي الخارج ومن ثم تشترك في التحديات المحيطة، ولتكتمل الصورة حول الموضوع لابد من إلقاء نظرة حول الاقتصاديات الثلاثة قبل الشروع في تطبيق الإصلاحات .

1-3-فترة ما قبل الإصلاحات:

في حالة تونس: تبين أن الاقتصاد عرف عدم استقرار خارجي (تقليص الطلب العالمي عدم استقرار داخلي (الظروف المناخية) انخفاض أسعار المنتجات المعدة للتصدير، النمو عرف معدلات مرتفعة وسريعة نسبيا فبعد الركود انتعش النمو في الفترة 1983 -1985 ثم الركود والتباطو في فترة 1986 ب 2,4 بالمائة .

– وجود مشاكل ظرفية علي عدة مستويات كشفت عن صعوبات هيكلية أثرت سلبا علي الاقتصاد التونسي وصلت أقصاها سنة 1986.و عوامل ذلك تتجلي في : انخفاض أسعار النفط، تراجع حجم المبادلات، مشاكل داخلية نقص الادخار، السياسات غير الرشيدة في التجارة.

في حالة المغرب: فقد كان الاقتصاد ذو توجه ليبرالي مطبوع بطابع الاقتصاد المختلط ذو نزعة للحماية والتدخل، و هو اقتصاد غير نفطي تشكل له فاتورة النفط عبء كبيرا، موارده المتأتية من تصدير الفوسفات لا تغطي الاحتياجات الضرورية، و من **العوامل المؤثرة في دلك:** (نموذج التنمية جعل المغرب **اقتصادا فلاحيا معدنيا** يتجه نحو التصنيع ببطء شديد، ضعف الاستثمار العمومي، التبذير متعدد الإشكال (التسيير الإداري) قام بوظيفة مضادة للنمو الذي وصل إلي 2,5 بالمائة خلال 1981-1983 وعرف طابع متقلب مع ميل واضح نحو الانخفاض، وضعف القطاع الزراعي، الظروف المناخية المعاكسة، الطلب الداخلي الكبير.

في حالة الجزائر وخلال فترة ماقبل الإصلاحات: اقتصاد عرف مراحل عديدة، ومن حيث النمو فقد كان النمو مرتبطا بإنشاء قاعدة مادية كثيفة تمتد إلي القطاعات الأخرى عن طريق الاعتماد المطلق على إيردات المحروقات ترتب عنها وجود معدلات عالية من الاستثمار، و عرف النمو معدلات ايجابية وصلت إلي 7% قبل 1986 ليتذبذب بعدها، إن الأطروحات التي كانت سائدة ارتبطت بطابع الدولة المسيرة وأدت إلي اختلالات خارجية ظهرت بعد ذلك تبين أن خصائص الاقتصاد الجزائري خلال هده المرحلة كانت علي الشكل الأتي :

- اقتصاد قائم علي الثنائية وشديد التبعية للخارج أحادي التصدير(ريعي)

- يتعرض لافرزات سلبية بسبب تغير المحيط الدولي وتدهور شروط التبادل الدولي وتقلب أسعار النفط .

2-3 -فترة أثناء الإصلاحات :

***حالة تونس :** بداية الإصلاحات 1986 سجلت تونس تحكما في التوازنات الكبرى، حيث بلغ معدل النمو: 2.4 % في الفترة 1962-1986، ثم 4.77 % في الفترة 1987-1988 وأدي ذلك إلي تحسن دخل الفرد و تقليص البطالة و تحكم في نمو السكان و لدلك تجربة تونس تعتبر متميزة حيث حققت نموا واستقرارا استمر طويلا.

***في حالة المغرب :** المغرب أول بلد مغاربي يشرع في تطبيق الإصلاحات سنة 1983، استطاع التحكم في التوازنات المالية الكبرى، النتائج كانت متأرجحة مع قليل من الايجابية النمو سنة 1983 بلغ 0,6% و وصل النمو إلي 4 % في المتوسط في تسعينات ق20.

***في حالة الجزائر** تبلورت جهود الإصلاحات سنة 1986 وتسارعت سنة 1995، بعد مرحلة السلبية في النمو استطاعت الإصلاحات تحقيق استقرار التوازنات الكلية وعودة النمو الايجابي محققا 3,2% سنة 1998، معدل النمو منذ 1962-1998 بلغ 1,4 %، وبمتوسط بلغ 1,14% خلال فترة الإصلاحات، إلا أن الجانب السلبي يتعلق بتدهور الجوانب الاجتماعية مقابل تحسن الجوانب النقدية.

3-3 فترة ما بعد الإصلاحات :

***في حالة تونس:** تعتبر تجربة تونس من أنجح التجارب في مجال الإصلاحات.
- استطاعت خلق اقتصاد ذو توجه خارجي. النمو وصل إلي 5% خلال 1995-2000.
- عرف كيف يقاوم الاكراهات واظهر قدرة كبيرة علي التكييف محققا نمو قدره 5,5 % سنة 2008، وهي نتائج ايجابية ادت الى تراجع الفقر واتساع الطبقة الوسطى.

***المغرب بعد فترة من تطبيق الإصلاحات:** النمو المحقق انتقل من 1% إلي 6,2% خلال 1999 إلي 2008. وقد عاد المغرب إلي صيغة العمل بالتخطيط (خطة خماسية) لتحسين الاقتصاد وإنعاش النمو، رد البنك الدولي علي الخطة بإستراتيجية للوصول إلي معدل نمو 6% تمتد إلي سنة 2008.

***الجزائر بعد فترة من تطبيق الإصلاحات:**

• استدام النمو الايجابي منذ 1995 إلى 2008 (4%)، الاقتصاد مستقر من حيث إطار الاقتصاد الكلي، وفر مقاومة اكبر للصدمات وتجنب اختلالات 1986.

• إن النتائج لها علاقة بأسعار النفط ، و استراتيجيه النمو تعتمد علي دعم النمو من خارج الميزانية (الخطتين الخماسين) .

• إذن فقد تبين أن الاقتصاديات الثلاثة ميزها هذه الأوضاع قبل الشروع في الإصلاحات حيث الاختلالات الداخلية والخارجية، أثرت بشكل سلبي علي الاقتصاد التونسي وقادته إلي الإصلاحات، وان الاقتصاد المغربي رغم تنوعه فهو اقتصاد مختلط عرف مشاكل عديدة منذ سنة 1983 قادته إلي الإصلاحات، أما الجزائر فقد عرفت صعوبات عديدة وصلت إلي أقصاها سنة 1986 وأدت إلي بلورة الإصلاحات كما سنوضح ذلك لاحقا.

4-إرساء قواعد الجيل الثاني في البلدان الثلاثة :

لدراسة بنود ومؤشرات الجيل الثاني من الإصلاحات الهيكلية وتطبيقاتها علي البلدان التي شملتها الدراسة نعتمد علي مؤشرات دانيال كوفمات الستة المتعلقة: بفعالية الحكومة، المحسوبية، تطبيق القانون، سياسة الرشوة، تنظيم النوعية.

يمكن القول أن آليات الحكم هذه ومؤشراته والتي هي الآن بنود للجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية تعتبر من الخطوات الأولي لتعزيز السياسات الاقتصادية الهادفة لتحقيق النمو والتي تشكل أدوات المناخ الملائم والحوافز لتحقيق نمو اقتصادي فعال.

- انطلاقا من هذه المؤشرات ماتزال الجزائر بعيدة عن تطبيق هذه المؤشرات.
- دراسة البنك الدولي صنفت الجزائر في مؤخرة الترتيب في تطبيق الحكم الراشد، ففي مؤشر الرشوة صنفت الجزائر في أواخر الترتيب منذ سنة 1990 و لم يتحسن ترتيبها، كما تحتل المرتبة الثانية مغربيا في مؤشر الرشوة خاصة في العقود والصفقات حيث تصل إلي 6 % من كلفة المشروع.
- تحتل الجزائر المراتب الأخيرة في الاستقرار ومراقبة الفساد وإبرام الصفقات والفعالية الحكومية وسيادة القانون، أخيرا لا يمكن للبلدان المغاربية التي تناولتها الدراسة تحقيق النمو المنشود بمجرد تطبيق وصفات جاهزة و احداث تغيير في سياستها، ولكن لابد من القيام بجهد لتحسين جودة الحكم علي جميع المستويات لتحسين القدرات والحوافز لمؤسسات أكثر فعالية.
- هذه العوامل الثلاثة ضعفت قدرة الاقتصاد علي خلق فرص العمل و نشوء البطالة بسبب صدمات النفط وطريقة استجابة السياسات لهذه الصدمات مما أدى إلي تراجع الصادرات غير النفطية وعدم قدرتها علي المنافسة.

- عزوف المستثمرين علي الاستثمار في الجزائر خاصة خارج المحروقات بسبب انخفاض العائد المنظر وارتفاع تكلفة الإنتاج، خروج العملات الأجنبية خوفا من تدني قيمتها مقارنة بالعملة المحلية، وهذه العوامل الثلاثة هي المسئولة عن ظهور ما يسمي بالداء الهولندي وظهور بوادره في حالة الجزائر عكس حالة المغرب وتونس.

5- الإستراتيجية الحالية للنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا :

تندرج الإستراتيجية الحالية لدعم النمو في البلدان الثلاثة التي شملتها هذه الدراسة في إطار توجهات محلية تتعلق بدعم النمو من خلال مخططات تنموية خارج ميزانية الدولة وبالتالي رجوع البلدان الثلاثة الي صيغة العمل بالمخطط الاقتصادي علي غرار ما كان سائدا في الأنظمة التي عرفتها سابقا في التخطيط المركزي، كما يندرج النمو كذلك في توجهات المؤسسات المالية من خلال إستراتيجية التعاون مع البنك الدولي.

5-1 -إستراتيجية النمو المحلية:

أ- إستراتيجية دعم النمو في الجزائر: إن إستراتيجية النمو الاقتصادي في الجزائر حاليا تندرج علي المستوي الداخلي في الدعم الذي توليه الدولة لهذه العملية من خلال البرامج الطموحة، برنامج الإنعاش وبرنامج دعم النمو وهي برامج تسعي إلي دعم النمو خارج الميزانية، وفي إطار إستراتيجية النمو الاقتصادي خارج الميزانية العامة، وبعد سنتين من انتهاء برامج الإصلاحات الهيكلية التي وعدت بتحقيق الإنعاش في إطار برامج الجيل الأول عادت الجزائر من جديد كبقية الدول التي تناولتها الدراسة (تونس والمغرب) إلي صيغة العمل بالتخطيط من خلال برنامج الإنعاش الوطني خلال 2001 -2004 ثم برنامج دعم النمو 2005-2009، وبرنامج الإنعاش هو عبارة عن دعم يقدم إلي الاقتصاد بهدف تدعيم النمو الاقتصادي، وبالتالي فهو عبارة عن مشروع حكومي ذو طبيعة اقتصادية يعمل علي دعم النشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة والموفرة لمناصب العمل، وتدعيم الخدمات العمومية في مجال الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحقيق التنمية المحلية، ومن ثم فان هذا البرنامج يعمل علي تدارك التأخر المسجل علي مدار عشرة سنوات من الأزمة، والي تخفيف تكلفة الإصلاحات المنجزة، والمساهمة في إعطاء دفع جديد للاقتصاد واستدامة النتائج المحققة علي مستوى التوازنات الكلية، ومن ثم فان الهدف هو إعادة تنشيط الطلب الكلي الذي تراجع بفعل عدة سنوات متتالية من تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

ب– إستراتيجية دعم النمو، حالة تونس: كما تعمل تونس في السنوات القادمة وخاصة فترة المخطط الحادي عشر 2007/ 2016 وهو مخطط تقوم بتنفيذه حاليا في سنوات ملائمة من تكريس الاندماج الاقتصادي ضمن المحيط العالمي، وبالتالي تسريع نسق النمو للاستجابة لتحديات التشغيل [12].

تمكنت السياسات المتخذة في حالة تونس من تحقيق نتائج ايجابية انعكست علي نمو الاقتصاد وخاصة خلال العشرية الأخيرة معتمدة علي الانفتاح الاقتصادي والمحافظة علي التوازنات الاقتصادية والاجتماعية واعتمدت علي معادلة[13] مفادها **السيطرة السياسية المطلقة والنمو الاقتصادي المتواصل يساوى الاستقرار الاقتصادي** وقد أعطت هذه القناعة نتائجها حتى الآن، رغم الصعوبات والتقلبات الظرفية الداخلية والخارجية.

إن معالم هذا التحول اتضحت من خلال إرساء قواعد السوق والانفتاح على الخارج، وبالتالي أسست لتنوع الاقتصاد وتأهيله اعتمدا علي الإصلاحات الهيكلية الواسعة والعميقة كما أن اجراءات تنمية الاقتصاد جاءت ضمن رؤية اقتصادية اختارت الاعتماد من جديد علي مجموعة من الخطط التنموية وعلي مراحل كان أخرها المخطط العاشر الذي يغطى الفترة 2006/2000، وقد تمكنت السياسة الاقتصادية في تونس خلال هذه الفترة من المحافظة على نسق نمو مرتفع بتجديد العناية بقطاع الفلاحة، وتحسين القدرة التنافسية وعززت دور قطاع الخدمات في مجالات تكنولوجيا الاتصال والسياحة والنقل، كما أعطت عدة حوافز لجعل تونس مركزا استراتيجيا للاستثمار، وهو يسمح لنا بالقول أن معدلات النمو المحققة خلال الخمسة والعشرين سنة الماضية عرفت طابعا متزايدا، فمن معدل 2.2 % خلال 1962الي 1986 انتقل النمو الي 6.2 % سنة 2008.

يتضح من خلال الدراسة الاتجاه نحو الارتفاع في معدل نمو الاقتصاد في تونس، وقد تحققت هذه النتائج في ظل الظروف المتسمة بتكثيف جهود الاستثمار، وتحسين مناخ الأعمال بفضل الاجراءات المتخذة التي ساهمت في تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد، رغم الظروف غير المساعدة علي المستوى الدولي (ارتفاع أسعار النفط، انتهاء العمل بالاتفاق متعدد الألياف).

ج –إستراتيجية دعم النمو حالة المغرب: بعد تجربة المغرب مع برامج الإصلاحات من نوع الجيل الأول بكل نتائجها وانعكاساتها واقتصار أوجه التحسن علي إطار الاقتصاد الكلي عادت المغرب مثل البلدان الأخرى محور الدراسة إلي صيغة العمل بالتخطيط باعتماده خطة خماسية تغطى الفترة 2004/2000 بعد أن تخلت عن هذا الأسلوب لمدة عقد كامل، وتعتبر

هذه ثامن خطة يعتمدها المغرب مند الاستقلال، وقد جاءت لدعم نمو الاقتصاد وإقامة مشاريع تنموية خلال السنوات الخمس الموالية، وتهدف هذه الخطة إلى تحقيق جملة من الأهداف منها تحقيق معدل نمو لا يقل عن 5 % لتحسين مستوى معيشة الأفراد بنسبة 2.4% في المتوسط بدلا من 01 بالمائة خلال العقد الماضي، إضافة إلى رفع معدل الادخار إلى 27.2 % مقابل 23.3 % من الناتج الوطني ومعدل الاستثمار بمعدل 28 %، العمل علي رفع الدخل الفردي إلي 1600 دولار بدلا من 1300 دولار وقت إعداد الخطة، كما تهدف الخطة إلى تحقيق العديد من الأهداف تتعلق بتوفير 70الف منصب عمل، وجذب 1.4 مليار دولار في شكل استثمار وعلي الرغم من أهمية هذه الخطة التي رصد لها 150 مليار درهم (15 مليار دولار) لتحسين الاقتصاد وإنعاش النمو الا أنها لم تلق القبول المطلوب من طرف البنك الدولي الذي أكد آن الاقتصاد المغربي يحتاج إلى نمو اقتصادي يتراوح من (6-8) بالمائة حتى يستطيع الاقتصاد المغربي تجاوز الصعوبات والاختلالات، وخاصة على المستوى الاجتماعي، واعتبر معدل النمو الاقتصادي المحقق طوال العشرية السابقة والذي بقى في حدود 1.9 % لا يساعد على تحقيق وتيرة نمو عالية تستفيد منها الفئات الضعيفة، في الوقت الذي تعرف فيه زيادة السكان نسبة 1.8 %، مما يجعل من صافي النمو الاقتصادي المحقق ضعيفا، وقد أكدت دراسة[14] أخرى انه إذا بقيت معدلات النمو في حدودها الحالية فان ذلك سيكون له أثار علي الجانب الاجتماعي وخاصة البطالة التي سترتفع إلى 13.2 بالمائة سنة 2009.

ثانيا – إستراتيجية التعاون مع البنك الدولي في المنطقة

1-حالةالجزائر: ترتبط الجزائر بإستراتيجية للتعاون مع البنك الدولي، و في هذا المجال تركز علي ثلاثة مجالات وهي تحقيق الاستقرار المالي للموازنة من خلال تدابير جديدة لعائدات النفط، وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار ومشاركة القطاع الخاص، وتحسين استفادات السكان من الخدمات بما يمكن من المشاركة في اقتصاد السوق، ومند سنة 2003 اعتمد البنك الدولي علي خطة عمل[15] بشان الجزائر بهدف تشجيع النمو الاقتصادي خلال الفترة 2006/2004 بما يضمن توفير مناصب العمل خارج المحروقات للاستفادة من قوة العمل المتزايدة، وتفادى التوترات الاجتماعية، إن هذه الإستراتيجية تهدف إلي التعاون بين الجزائر والبنك الدولي للوصول إلي أداء أحسن للاقتصاد، ورفع معدل النمو الاقتصادي[16] ودعم قدراته التنافسية والمؤسساتية، و هذه الإستراتيجية جاءت للرد علي التحديات الإنمائية التي تواجه الجزائر، فهو يعمل علي التعاون والمساعدة في وضع وتنفيذ إستراتيجية محسنة من أجل تقديم الخدمات في مجالات عديدة (الإمداد بالمياه، الإسكان، والخدمات البيئة، التنمية

البشرية) بهدف الوفاء باحتياجات السكان، كما يعمل البنك الدولي من خلال هذه الإستراتيجية علي إزالة العقبات التي تقف في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي الذي يقوده القطاع الخاص وخاصة ما يتصل بعقبات بيئة الأعمال التجارية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع المالي، وتدعيم البنية الأساسية للاقتصاد الجزائري وكلها عوامل ضرورية لنمو الاقتصاد، وتعمل مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك على تكميل هذه المساعدة في مجال تطوير القطاعات السابقة، وبالتالي تهدف هذه الإستراتيجية إلي دعم أداء الاقتصاد، ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

كل هذه العوامل يجب تدعيمها في المستقبل وستساعد على إزالة الكثير من أوجه القصور الحالية وينبغي أن تستند التصورات في هذا المجال على نظرية ورؤية اقتصادية واضحة تأخذ بعين الاعتبار التحديات الداخلية والخارجية، ولا تغفل البنية الهيكلية للاقتصاد الجزائري.

2- حالة تونس: يقدم البنك الدولي المساعدة للحكومة التونسية لتنفيذ إستراتيجية [17]لتحقيق النمو ورفع التحديات التي يعرفها الاقتصاد التونسي من خلال سلسلة من الأنشطة مثل نقل المعرفة والخدمات الافتراضية، ويتسق ذلك مع إستراتيجية قطرية خاصة بتونس وتؤكد علي القدرة التنافسية على المستوى الدولي وتعكس الأهداف الرئيسية التي اعتمدتها الحكومة، وهي قدرة الصادرات علي المنافسة من اجل تشجيع النمو الاقتصادي وامتدت إلى غاية 2008 وقامت علي دعم تونس والإعداد لموجهة التحديات الناشئة مركزة علي ثلاث أهداف رئيسية:

- دعم التنمية على المدى الطويل وذلك من خلال تنمية الموارد البشرية وإدارة الموارد الطبيعية، ونظرا لأهمية البنية التحتية في تونس فان الإستراتيجية تركز علي أهمية الاستثمار في التعليم والصحة وموارد المياه والتنمية الريفية، دعم الإصلاحات الاقتصادية، والهدف من ذلك هو تدعيم وتعزيز قدرة الاقتصاد على المنافسة، ودعم قدرته على التوظيف، وتقليص التكاليف الانتقالية لعملية التحول، وتركز على أهمية الإصلاح المالي، وتطوير مناخ الأعمال وتدعيم أداء القطاع الخاص، ويحتل دمج الاقتصاد التونسي في المحيط العالمي مكانة خاصة، ودعم المؤسسات المحلية والعمل على تعبئة تمويل خارجي من مصادر عامة وخاصة في مجال تنمية الصادرات والاتصالات والمعلومات والتعليم عن بعد، وتحسين الخدمات الاجتماعية للاقتصاد التونسي من منظور الحاكمية الجيدة [18].

- ورغم ما تحقق من مكاسب فان تونس تتطلع إلي ترسيخ مقومات اقتصاد صاعد واللحاق بمصاف الدول المتقدمة من خلال التركيز علي جملة من العناصر منها إرساء قواعد مجتمع المعرفة باعتباره توجها نحو تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.
- تحسين مستوي الدخل للاقتراب من مستويات الدول المتقدمة مع تعزيز دور الطبقة المتوسطة والقضاء علي الإقصاء والتهميش، والاندماج في الاقتصاد العالمي وتشجيع المبادرة الخاصة، وتحسين كفاءة الأعوان الاقتصاديين، و إعداد الاقتصاد التونسي لتحديات العولمة وتشجيع الانخراط في الاقتصاد اللامادي، وفي الأخير يمكن القول أن النتائج التي حققها الاقتصاد التونسي تبدو مرضية علي المدى القصير، خاصة بعد انتعاش الاقتصاد في فترة ما بعد الإصلاحات ولكن التحدي في المدى الطويل يبقي مرهونا بمدي تعزيز مسار تحول الاقتصاد وتحسين الإنتاجية وتوفير مناخ ملائم للاستثمار الخاص الذي يبقي احد الأولويات لتحقيق نسبة عالية من النمو.
- إن المعطيات المتوفرة لنا من خلال هذه الدراسة أعطت القناعة للباحث بالقول انه رغم أوجه القصور في سياسات المؤسسات الدولية والانتقادات الموجهة إليها إلا أن هناك قصص أخري للنجاح تمثل ذلك حالة تونس، ومن جهة أخرى أثبتت هذه التجربة التعاطي للسلطات العامة مع الملف التنموي بطريقة مكنت هذا البلد الصغير محدود الإمكانيات من تجنب الهزات والصدمات التي عرفتها دول أخري مجاورة، وتؤكد المعطيات وتبرز عناصر هذا النجاح من حيث تراجع الفقر، واتساع دائرة الطبقة الوسطي، وارتفاع نسبة النمو علي النحو الذي ذكرناه.

3- حالة المغرب: وفق هذا الإطار وردا علي استراتيجيه النمو المعتمدة من طرف المغرب اقترح البنك العالمي إستراتيجية للوصول بالمغرب إلى معدل نمو يفوق 6 % من خلال مجموعة من الاجرءات تتعلق بمواصلة الإصلاحات الاقتصادية وتسريع وتيرة تحرير التجارة، و مراجعة سعر الصرف الذي يتسبب ارتفاعه في تراجع القدرة التنافسية للسلع المغربية داخل الأسواق الأوربية بعد انخفاض سعر الاورو مقابل الدولار، وزيادة حجم الصادرات مع تحسين الجودة المحلية من خلال اندماج اكبر في التجارة الدولية.

ومند 2005 فان البنك الدولي يتعاون مع المغرب في إطار إستراتيجية تمتد إلى سنة 2009 تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي، وإيجاد المزيد من فرص العمل في القطاع الخاص وتتماشي هذه الإستراتيجية مع تحقيق محاور التنمية في المغرب، معتمدة علي تحقيق أربعة أهداف هي تعزيز هدف النمو الاقتصادي من خلال العلاقة بين نتائج الفقر ومناصب العمل،

وفي هذا الإطار يجب التركيز علي استقرار الاقتصاد الكلي الهادف لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام ومساندة تنمية قطاع الخدمات وخاصة ما يتصل بأنشطة تكنولوجيا المعلومات، وفي هذه الإستراتيجية تحتل برامج الإصلاحات الواسعة النطاق المرتبطة بالحوافز الزراعية وتغيير بيئة الأعمال نفس الأهمية.

بالإضافة إلي تعزيز التنمية البشرية، واستخدام مورد المياه بشكل استراتيجي وفعال، وتحسين الإدارة العامة وتحسين استفادة الفقراء والفئات الضعيفة من الخدمات الأساسية ذات الجودة، بهدف ضمان استدامة الاجرءات التنموية السابقة على المدى الطويل، وتشمل الإدارة الحاكمة نطاقا واسعا من القضايا من اللامركزية إلي إدارة الميزانية وإصلاح الخدمة المدنية وتدعيم المجتمع المدني، وعلي الرغم من كل ما سبق يمكن القول بان الاقتصاد المغربي يبقى بعيدا عن الوصول إلى تحقيق هدف توظيف جميع إمكانياته خلال الخمسين سنة الماضية حيث اتسم النمو الاقتصاد بالفتور مند 1956، وبضعف تطور الدخل الفردي بسب ارتكاز الاقتصاد علي الفلاحة التي تبقى رهن التقلبات المناخية، أما القطاعات الأخرى فلم تستطيع تحقيق مستوى كاف من النمو، ويرجع ذلك إلى عدم الاستقرار الماكرو اقتصادي لمدة طويلة رغم الإصلاحات المتخذة، ونظرا لتنوع الاقتصاد المغربي مقارنة بالجزائر فهو مضطر لتحسين إدارة قطاعاته الرئيسية الواعدة بالنمو وخاصة الزراعة والصناعة والسياحة وضرورة تعزيز صادرات الفوسفات وتحسين حجم عامليه في الخارج، والرهان علي كسب الاستثمار الاجنبى، وفى الأخير ولتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار يبقى الاقتصاد في المغرب مطالب بإيجاد الموارد لتغطية عجز الموازنة ومواجهة المستجدات خاصة ما تعلق بارتفاع فاتورة النفط التي أثرت كثيرا علي الاقتصاد في المغرب، وأحدثت الكثير من الاختلالات في السنوات الأخيرة، زيادة على تحرير الاقتصاد وما ترتب عنه من تفكيك العائدات الجمركية وهو ما يؤثر سلبيا على الاقتصاد ويدفع إلى ضرورة تعويض هذا العجز عن طريق مصادر تمويل جديدة مثل حالة الجزائر، خاصة وان المغرب يملك مؤهلات وفرص كثيرة وهامة في مجال الاستثمار.

– الدراسة المقارنة:

- من خلال هذه الدراسة المتعلقة بمقارنة النمو المحقق بين البلدان الثلاثة يمكن القول أن النمو المحقق في حالة الجزائر لم يستطيع احتواء البطالة والفقر .
- النمو المحقق في حالة الجزائر يحركه القطاع العمومي ومستفيد من الطفرة النفطية بدون العوامل الأخرى (الاستهلاك، الاستثمار، الصادرات).

➢ عكس المغرب وتونس، الاقتصاد الجزائري ليس له القدرة علي التوظيف قليل الاستيعاب، على الرغم من أن الاقتصاد عرف عودة النمو إلا أن القطاعات الرئيسية عرفت الانكماش في الوقت الذي يتحول فيه الاقتصاد في المغرب وتونس إلي اقتصاد إنتاجي متنوع عكس الجزائر، ونظرا لاعتبار النفط في الاقتصاد الجزائري يجعل الميزانية خاضعة لتقلبات الأسعار و اعتباره دائما المصدر الوحيد لتقليل التوترات والذي لاغني عنه لحل تناقضات واكراهات الاقتصاد، كما تبين من هذه الدراسة أن الطفرة النفطية هي المسؤولة عن عرقلة النمو وبالتالي فان الاعتماد علي النفط في تمويل الميزانية (يمثل 52% من الميزانية، و 97 % من ايردات الصادرات) أمر في غاية الخطورة ويوقع الجزائر في طائلة المرض الهولندي مقارنة بحالة المغرب وتونس.

➢ انطلاقا من هذه الدراسة المقارنة بين الجزائر والمغرب وتونس تبين لنا الاعتماد علي مورد طبيعي واحد وبالتالي طغيان النفط في هيكل الصادرات في حالة الجزائر، وارتفاع قيمة العملة وسعر الصرف، ضعف القطاعات الرئيسية.

الخاتمة

تبين من خلال الدراسة أن هناك مجموعة من الدروس يجب التوقف عندها:

●تبين أن هناك علاقة سببية في اتجاهين بين الإصلاحات وأداء النمو، أن الإصلاحات الاقتصادية لامناص عنها ولا بديل عند تنفيذها ضمن سياسات داعمة مثل استراتيجيه النمو ذات التوجه التصديري التي يقودها القطاع الخاص، تمثل عنصر رئيسي في إمكانية النمو رغم الآثار السلبية قصيرة الأجل، وأنها ستؤدي إلي نمو في المدى الطويل، غير أن معارضي هذه البرامج يرون أن وصفاتها غير متطابقة من الناحية النظرية وتؤدي في نهاية الأمر إلي اندماج سلبي للبلدان كمستهلكين وليس كمنتجين، تتوقف هذه العلاقة علي عوامل كثيرة داخلية وخارجية(الحالة الاقتصادية والمالية، استجابة السياسات الاقتصادية، التأييد الشعبي المناسب...

● الإصلاحات رغم أهميتها تبدو غير ملائمة وضارة بالنمو علي المدى القصير، (تكلفة الإصلاحات، محدودية النتائج، انكماش القطاعات، تدهور الجوانب الاجتماعية ....) وتعتبر محفزة للنمو في المدى الطويل (استدامة النمو ...).

● رغم تنفيذ الإصلاحات المتفقة مع إجماع واشنطن إلا أن المنافع التنموية لم تتحقق في الوقت الذي ماتزال هذه البلدان تعاني من الصعوبات وأصبحت الإصلاحات صعبة ومكلفة ولم يؤثر التأخر في حالة الجزائر في أدائها مقارنة بما حققته المغرب وتونس، ولعل بعض الدول

قد تأثرت سلبيا من جراء الانفتاح الكبير الناتج عن الإصلاحات الاقتصادية وعدم قدرتها علي المنافسة كما تم توضيحه في حالة منافسة الصين والهند لتونس في المنسوجات.

ولعل أوجه النجاح في حالة الجزائر ترتبط بمؤشرات كثيرة منها وصول حجم الاحتياطيات الأجنبية إلي ما يعادل خمسة أشهر من الواردات، وتحسن مؤشرات الدين حتى وان كانت تجربة الجزائر مختلفة كون النتائج المحققة حدثت بفعل تطورات النفط لارتباط الاقتصاد بمادة واحدة وهو ما يجعل التحليل أكثر صعوبة في حالة الجزائر في كون هذه النتائج غير صلبة وإنما هي ظاهرة فيما يسمي بالمرض الهولندي وهو ما يجعل التحدي اكبر في تنويع الصادرات خارج المحروقات، وتشجيع الإنتاج الوطني وإعادة بعثه من جديد في قطاع الصناعة المتضررة بفعل الوفرة النفطية بهدف تقليص الواردات الغذائية.

النتائج المحققة في مجال النمو في حالة الجزائر تجعل التحليل أكثر صعوبة، وان ما تحقق في ظل الإصلاحات في المنطقة يتناقض مع إمكانية الموارد الطبيعية المتوفرة (2.5) بالمائة من احتياطيات النفط، و4 بالمائة من احتياطيات الغاز، وأكثر من 50 بالمائة من الفوسفات بالإضافة إلي الإمكانيات الزراعية الهامة .

●البلدان الثلاثة لم تستطيع خلق شروط التنمية المستدامة بسبب الاختيارات الاقتصادية التي تبنتها قبل الإصلاحات لتنتهي في ثمانينات ق20 إلي تبني نهج التقويم الهيكلي بإيعاز من المؤسسات المالية، وتبين أن الإصلاحات رغم أهميتها إلا أنها أدت إلي تعميق تبعيتها التقنية والتجارية زيادة إلي أن هذه الاختيارات أدت إلي منطق تغليب المصالح القطرية علي حساب الأهداف الكبرى للمنطقة مؤدية إلي وجود قطاعات تقوم بدور الوكيل للشركات الأجنبية، وهذا لا يمكن بلدان المنطقة من بناء اقتصاد ذاتي ومتطور وتكوين سوق داخلية ويكرس التبعية للعوامل الخارجية.

وبالتالي النتائج غير صلبة لارتباط الجزائر بالنفط، و لم تستفيد بصورة كافية من ميزة المورد الطبيعي في دعم النمو القطاعي، ليس هناك ما يثبت أن التأخر في الإصلاحات يرهن الاقتصاد وان التقدم يجلب المنافع بسبب ما تعانيه تونس مثلا من منافسة جراء عملية الانفتاح نتيجة منافسة الهند والصين.

يمكن القول انطلاقا من هذه الدراسة أن البلدان الثلاثة بحاجة إلي البحث عن مقاربات جديدة لصياغة السياسات التنموية في الوقت الراهن، والسبب في ذلك يعود إلي النتائج التي أسفر عنها تطبيق نوعية معينة من السياسات التي تستند ألي إجماع واشنطن الذي جسد الليبرالية في برامج محددة للإصلاحات الاقتصادية، وأن العلاقة بين هذه الإصلاحات والنمو الاقتصادي تبدو تتوقف علي عوامل كثيرة داخلية وخارجية كان لها دور كبير في

إحداث النمو واستدامته نذكر منها الظروف الاقتصادية والمالية للبلد المعني بالإصلاحات، وقدرة السياسات الاقتصادية علي توفير المزيج والتسلسل المناسب في إطار إجراءات الإصلاح.

المراجع والمصادر:

[1]– **من التفصيل أنظر:** Lagans Luis, « La croissance économique », Paris 1980, p14:

2– عبد الباسط وفا (2000)"النظريات الحديثة في مجال النمو "، دار النهضة العربية القاهرة، ، ص 5

3– احمد ناجي حسن خليفة (2001): " النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، " دار القاهرة، 2001ص

*في المفهوم تستعمل الدول في المشرق عبارة: **التكيف الهيكلي**، وتستمل الدول المغرب عبارة **الإصلاح** و**التصحيح** وتستمل الجزائر مصطلح التعديل الهيكلي. وكل هده المعاني تدور حول معني الإصلاح الذي تتبناه الدراسة، وفي المقابل هناك عدة مسميات أخري مثل إعادة الهيكلة الرأسمالية.

4– جودة عبد الخالق (1996)«الإصلاح الاقتصادي الفرضية الغائبة « المنتدى الثقافي (شومان) عمان الأردن ماي 1996، ص 134.

5– وداد احمد كيكسو (2001)العولمة والتنمية الاقتصادية نشأتها وتأثيرها وتطورها، الطبعة الأولي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ص39

6–حسين توفيق إبراهيم (1999 "الاقتصاد السياسي للإصلاح الاقتصادي « مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام " القاهرة " ص 12.

7– سعيد النجار "نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي"، دار الشروق مصر 1991 ص 07.

8–جون ويليامسون (2003) "تاريخ مختصر لتوافق واشنطن واقتراحات لما يتعين عمله " مجلة التمويل والتنمية صندوق النقد الدولي "سبتمبر2003 "المجلد 40 العدد الثالث " ص11"

9– انظر : حمين سفير " الحكم الراشد والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة "ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائر ديسمبر 2006 ص03

9– سلوى شعراوي جمعة"(2004) إدارة شؤون الدولة والمجتمع " مركز بحوث واستشارات الإدارة العامة كلية الاقتصاد جامعة القاهرة ص05: بشير مصطفى(2006)« إقامة الحكم الصالح من خلال مكافحة الفساد « ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي السادس للجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائر ديسمبر ص05

10– لمزيد من التفصيل انظر : رواية توفيق (2005)" الحكم الراشد والتنمية في أفريقيا معهد البحوث الأفريقية "الطبعة الأولي 2005 ص12

*في إطار المفهوم تتعدد المصطلحات الدالة علي الحكم الراشد حسب الدراسة، وفي هدا الإطار يتبنى مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة بجامعة القاهرة ترجمة مصطلحla gouvernance إلي "إدارة شؤون الدولة والمجتمع " و حسب الأدبيات الفرنسية يظهر هذا المصطلح كمرادف للحكومة و هذا منذ القرن الثالث عشر ثم استعمل كمصطلح قانوني في 1978 و يستعمل في مجال واسع معبرا عن تكاليف التسيير أما مصطلح الحاكمية الذي تتبناه الأمم المتحدة فهو مشتق من أصل إنجليزي قديم و أعيد استعماله من طرف البنك الدولي ليعبر عن أسلوب و طريقة الحكم و القيادة و تسيير شؤون منظمة قد تكون دولة أو مجموعة.

11–حسن صالح ياسر (1999)، الليبرالية الخوصصة برامج التكييف الهيكلي بين أوهام الخطاب الاد يولوجي وحقائق إنتاج التبعية، مجلة علوم إنسانية جامعة متنوري العدد 121 ص 76

11– وزارة التجارة والصناعة التقليدية (2006) " تقرير الاستشارة الوطنية حول التصدير " تونس ص 11

12 – عبد الفتاح العموص " مرجع سابق " ص45

13– المندوبية السامية للتخطيط دراسة حول الاقتصاد المغربي" المغرب 2005

14– البنك الدولي " خطة عمل بشان الجزائر " تاريخ الولوج "06/02/12 www.world bank.org/mena

15– – عبد الوهاب كرمان(2000)التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر تدخل أمام المجلس الوطني 2000/11/16

16– "البنك الدولي " مذكرة بلد المغرب تاريخ الولوج www.worldbank.org/mena 2006/07/10

17– البنك الدولي (2004) " تونس البنك الدولي يوافق علي قرض بمبلغ 36 مليون دولار لزيادة الصادرات " الموقع تاريخ الولوج : www.worldbank.org 06/02/12

18– انظر حاكمي بوحفص (2009)، الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب وتونس، رسالة علمية غير منشورة، كلية الاقتصاد جامعة وهران الجزائر.